الوحدة الخامسة: أنواع المشكلات الحضرية: المشكلات المرضية:

إن كبر حجم معظم المدن الجزائرية رافقه تعقدا في الحياة الحضرية التي نتج عنها عدة مشكلات مرضية أصبحت ترهق كاهل ساكنها وأبرزها:

1- الجريمة[1]

منذ عرفت ظاهرة الجريمة في المجتمعات البشرية وهي موضع دراسة وبحث تبعا لمستوى العصر وما وصل إليه من تقدم علمي من ناحية، وتبعا لفلسفة كل مجتمع وأيديولوجيته من ناحية أخرى، وإن أهم ما يتميز به العصر الحديث هو النمو السريع للمدن من جهة، والارتفاع الواضح في عدد السكان وما يترتب عن ذلك كله من مشكلات سواء ما تعلق بالازدحام أو سوء الإسكان، فالكثافة السكانية هي أحد العوامل التخطيطية المهمة وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة وأغلب العلماء الاجتماعين والمخططين العمرانيين يؤمنون بأن الكثافة السكانية والازدحام مرتبطة ارتباطا تاما بوقوع الجريمة، حيث ينظرون إلى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة.

أولا ـ الجريمة:

تعتبر الجريمة بكافة صورها وأشكالها وفي مختلف مراحلها سلوكا مضادا للمجتمع، حيث كانت منذ أقدم العصور عائقا للتقدم ومصدرا لتفكك الحياة وفساد المجتمع بوجه عام، وتهديدا لكيانه الأخلاقي، والاقتصادي والأمني بوجه خاص.

والجريمة مشكلة اجتماعية من حيث كونها مظهرا لسلوك منحرف لعدد كبير من الأفراد، بالرغم من أنها تدخل الى حد ما في نطاق المجالات العضوية والنفسية إلا أن بها مظاهر ودلالات لا يمكن تفهمها واستيعابها إلا في حدود الاطار الاجتماعي العام الذي تنمو وتنشأ فيه هذه المشكلة، فهي وبذلك اجتماعية لأنها حصيلة العمليات والظروف الاجتماعية من جهة ولأنها تعكس العوامل الاجتماعية التي يترتب على عدم اتساقها وجود هذه المشكلة من جهة أخرى.[2]

---

[1] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

[2] . بدر الدين علي: الجريمة والمجتمع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (ب ط)، (ب ت)، ص 4.

كما تعرف الجريمة بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاء جنائيا، والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك آمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء وإتيان بعضها الأخر، والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياستها.[1]

والجريمة هو ذلك السلوك الانساني المنحرف الذي يمثل اعتداءا على حق أو مصلحة من الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع والقانون، ويعتبر من السلوكيات التي يترتب عليها ضرر على المجتمع، فتجرمه الدولة وتتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه.[2]

كما لم تعد الجريمة تحمل صبغة محلية فقط، بل أصبح لها صفة عالمية أو ما اصطلح عليه " عولمة الجريمة "، وقد تعددت وتطورت أساليب وأشكال الجريمة بشكل كبير مقارنة ما كانت عليه في الماضي، إذ يعتمد المجرمون والعصابات الإجرامية في إجرامهم على كافة وسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة المتاحة، وتطويعها للاستفادة منها في أفعالهم الإجرامية، في المقابل ظهر العديد من الجهود الفكرية والنظريات العلمية (النفسية والاجتماعية والثقافية والبيولوجية والايكولوجية والاقتصادية) التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي وإبراز دوافعه، وتوضيح صوره وبيان نتائجه، فعلماء النفس درسوا الجريمة من ناحية نفسية بحتة، باعتبار السلوك الاجرامي سلوك عدواني له دوافعه النفسية الغريزية أو المكتسبة، الدوافع الغريزية مثل: الغضب، والانفعال، والقلق، والتوتر، والدوافع المكتسبة يكتسبها الفرد من البيئة الاجتماعية.[3]

أما علماء الاجتماع درسوا الجريمة من ناحية اجتماعية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية سلبية تؤثر وتتأثر بالنظم الاجتماعية، وليست ظاهرة فردية تحركها دوافع داخلية فقط، هم بذالك خالفوا المدرسة النفسية وركزت الدراسات الاجتماعية على العوامل: (الأسرية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، والتعليمية، والطبقة الاجتماعية، والجنس) التي تساعد في تنمية وتعزيز الجريمة، بالإضافة الى كشف العلاقة بين الجريمة والمتغيرات الاجتماعية الأخرى كالفقر، والاضطهاد الاجتماعي، والمستوى التعليمي، ومكان الإقامة (الريف، والحضر، والأماكن العشوائية والنائية) والتفكك الأسري، حجم الأسرة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام...الخ، أما علماء السياسة درسوا الجريمة باعتبارها ظاهرة سياسية، ترتبط بمفهوم السلطة، والسيطرة والقوة في الدولة، وعلماء القانون درسوا الجريمة بوصفها سلوك يتجاوز القانون ويتعدى على حرمته، وعلماء الأخلاق درسوا

---

[1] . محمد نجيب توفيق: الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، سوريا، 1997، ص 9

[2] . حرية بن حمزة، فاطمة غاي: مرجع سابق ص 166.

[3] . بسام محمد أبو عليان: الانحراف الاجتماعي والجريمة، الطبعة الثالثة، منشورات إي- كتب، جامعة الأقصى، 2016، ص ص 7-8.

الجريمة بوصفها ظاهرة تسبب في إيذاء الآخرين وإلحاق الضرر بهم، وتنطلق من دوافع عدوانية، تتناقض مع قيم التسامح.[1]

ثانيا ـ السلوك الاجرامي:

يعد السلوك الاجرامي ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع من حيث عاداته وتقاليده ومتغيراته الاقتصادية والسياسية التي يمر بها، إذ أن السلوك الاجرامي يتطور وفقا للظروف المتغيرة، وقد تتجاوز سرعته في تغيير سرعة المجتمع، وخاصة في عالمنا المعاصر الذي أصبحت فيه المجتمعات مفتوحة على مسارات متعددة وواسعة الى السلوك الاجرامي، بحيث تتعرض لمؤثرات لا تحدها حدود، لذلك يمكن النظر اليه كظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات البشرية، رغم تباين ثقافتها وبنيتها الاجتماعية، ودرجة نموها وتقدمها الاقتصادي من مجتمع الى آخر.

ـ يعرفه سذرالند Sutherland بأنه: هو السلوك الذي يخرق قانون العقوبات. ويعرفه أيضا بأنه " سلوك يجرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير".

ـ هو إرتكاب الفعل، أو الامتناع عن القيام بالواجب منصوص عليه قانونيا، ويعاقب عليه بمقتضى هذا القانون.

ـ هو نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة.

ـ هو كل عمل معاقب عليه في مجتمع سياسي معين بموجب قوانين مكتوبة أو القوانين غير المكتوبة والمتعارف عليها.[2]

والسلوك الإجرامي هو كل سلوك مضاد للمجتمع، وموجه ضد المصلحة العامة، أو هو شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها مجتمع معين ويعاقب عليها القانون، ونخلص إلى أنه إذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الإجرامي، فإن السلوك الإجرامي هو ممارسة هذا الفعل.[3]

ثالثا ـ الانحراف:

تعد ظاهرة الانحراف من الظواهر القديمة والمنتشرة في كل المجتمعات، ولكنها تختلف مع ذلك في الدوافع والأسباب المؤدية إليها، تبعا لاختلاف محددات السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع، وكذلك

---

[1] . بسام محمد أبو عليان: نفس المرجع، ص 8.

[2] . غني ناصر حسين القريشي: علم الجريمة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

[3] . فتيحة فضيلي: أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها بالعدوانية لدى المساجين، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 12، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 26.

الوضع الاقتصادي والثقافي، وتعتبر كثير من الدراسات مفهوم الانحراف من بين المفاهيم التي يصعب تحديدها كونه يتغير بتغير المكان والزمان وحتى الأشخاص.

يشير الانحراف لغة إلى فعل انحرف، ينحرف، أي مزاجه مال عن الاعتدال، فهو يعني الفشل في أداء الواجب أو ارتكاب عمل سيئ وخاطئ.

أما من حيث الاصطلاح فيعرف بأنه "السلوك الإنساني غير السوي لأنه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد، فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو بمعنى آخر عدم التوافق أو الصراع".[1]

ويعرف الانحراف على أنه: " انتهاك القواعد التي تتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع ".

وجنوح الأحداث هو: " انحرافهم عن المعايير السلوكية المتعارف عليها، التي يقرها المجتمع وهو مظهر من مظاهر عدم التوافق مع البيئة الاجتماعية.

ويعرفه ديفيد إبراهمسن David Abrahumsen بقوله: " جنوح الأحداث يتضمن أي عمل إجرامي يقوم به الجانح ضد الأشخاص أو الممتلكات، ويكون منافيا للقانون ".[2]

يعتبر الانحراف من الناحية الاجتماعية خروجا عن السلوك المتعارف عليه من طرف الجماعة المرجعية، فهو إذا مخالفة لنوع معين من القواعد السلوكية السائدة في المجتمع حيث أن هناك بعض التصرفات التي يحرمها المجتمع على أفراده، لأن المجتمع يقوم على مجموعة من القواعد والمعايير والضوابط الاجتماعية التي تنظم أفراده في مختلف المجالات والقطاعات الاجتماعية، وإذا حدث وأن حاول أحد هؤلاء الأفراد الخروج أو التمرد عليها، فإن المجتمع سوف يصبح عرضة للفوضى والصراع، الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والتوازن في البناء الداخلي للمجتمع، " فالمجتمع إذا هو الذي يحدد ماهية السلوك السوي وماهية السلوك المنحرف أو

[1] . سامية محمد جابر: الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988، ص 129.

[2] . نصيرة خلايفية: التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الاحداث المنحرفين، اطروحة دكتوراه علوم فرع علم النفس الاجتماعي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص 7.

الإجرامي، وفق القيم والقواعد السائدة والتي يرسمها لنفسه، وعلى ذلك فالانحراف كلمة نسبية تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر.[1]

إن ظاهرة الانحراف نشهدها بكل الأعمار ومن كلا الجنسين، ونجدها لدى الشباب أكثر كون من يغررون بهم يعلمون مدى أهمية هذه الفئة العمرية وما تملكه من قوة ونشاط وحيوية وعزم وعقل قابل للتغير، وتفكير قابل للانقياد، فنجد المروجين يستغلون ذلك بتزين الباطل لهم وجعل المعصية أمرا عاديا، وأن ارتكاب الجريمة ليس بإثم، فتكون ضحيتهم عادة من فئة الشباب.

رابعا ـ الأحداث:

إن مصطلح الأحداث يشير الى سلوكيات التي يرتكبها الأطفال المراهقون الذين لم يبلغوا سن الأهلية القانونية، والتي تقع تحت طائلة القانون، ويختلف هذا السن تبعا لاختلاف المجتمعات، ويكتسي هذا المفهوم أبعاد مختلفة تظهر على شكل أعراض أو سلوكات لا اجتماعية: (كالسرقة، الغش، التخريب والشغب، التشرد والتسول، والسلوك الجنسي المنحرف، وتعاطي المخدرات).[2]

كما أنه مصطلح يصف مرحلة عمرية، ومن جهة القانون: " الحدث هو كل شخص أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشر".

ويمكن تقسيم الأحداث الى ثلاث فئات عمرية هي[3]:

ـ **الولد:** من أتم سبع سنوات ولم يتم الثانية عشر.

ـ **المراهق:** من أتم الثانية عشر ولم يتم الخامسة عشر عاما.

ـ **الفتى:** من أتم الخامسة عشر ولم يتم الثامنة عشر عاما.

ويعرف على أنه شخص لم تتوفر له ملكة الإدراك والاختيار لقصور عقله عن إدراك حقائق الأشياء، واختيار النافع منها، والنأي بنفسه عن الضار منها، ولا يرجع هذا القصور في الاختيار إلى

---

[1] . زرارقة فيروز: الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 71.

[2] . عبيدة سمية: الفروق والعلاقات في سمات الشخصية بين الأحداث للموضوعين بالمراكز المتخصصة (حماية وإعادة التربية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2008-2009، ص 71.

[3] . بسام محمد أبو عليان: مرجع سابق، ص 19.

علة أصابت عقله، وإنما مرد ذلك إلى عدم اكتمال نموه وضعف في قدرته الذهنية والبدنية بسبب وجوده في سن مبكرة ليس في استطاعته بعد وزن الأمور بميزانها الصحيح وتقديرها حق التقدير.[1]

يمكن القول بعد استعراض مفهوم الأحداث وكذا مفهوم الانحراف، ومحاولة الوقوف على معنييهما أن تحديد مفهوم انحراف الأحداث ليس من السهولة بمكان نظرا للاختلافات الكثيرة، وبالتالي عدم وجود تعريف موحد بين الباحثين، فكل واحد منهم يعطي تعريفا خاصا انطلاقا من توجهاته الفكرية واهتماماته العلمية.

فيعرف إحسان محمد الحسن الحدث المنحرف من الوجهة القانونية بأنه: " الصغير الذي يقل عمره عن سن معينة يختلف تحديدها من بلد إلى آخر، ولكنها لا تتجاوز الثالثة عشر سنة في معظم البلدان ويصدر عليه حكم من محكمة الأحداث، وهذا يعني انه قد ارتكب عملا أو أعمالا تخالف قانون البلاد".[2]

انطلاقا من الخطورة التي تشكلها ظاهرة انحراف الأحداث بما تثيره من اضطراب في العلاقات الإنسانية وخروج عن القيم والعادات السائدة خاصة في ظل استفحال هذه الظاهرة، ونظرا لصعوبة الدراسة الميدانية في مجال تحديد الأحداث المنحرفين في المجتمع لعدم وجود عقوبات تسلط على الأحداث الذين يقومون بسلوكات منحرفة اجتماعيا، فإن الحدث المنحرف يقصد به المراهق الذي يتراوح سنه بين الثالثة عشرة سنة والثامنة عشرة سنة، وهو من الناحية القانونية شخص معرض للانحراف ولم يرتكب جنحة بعد، وإنما تم ضبطه في بعض الحالات أهمها[3]:

- وجد متسولا أو يعرض سلعة أو خدمات لا قيمة لها، الغرض الرئيسي منها هو التسول باعتبارها لا تصلح كمورد حقيقي للعيش.

- وجد يمارس بعض الأعمال القذرة كجمع أعقاب السجائر أو الفضلات.

- قام بممارسة بعض الأعمال غير الأخلاقية في المجتمع كالدعارة أو المخدرات أو السجائر أو شرب الخمر ولعب القمار والميسر.

- كان رفاقه من أهل السوء والمشتبه بهم أو وجد متشردا.

- لم يكن له مأوى أو كان له بيت في الشارع، أو وجد في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.

- لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل يعوله ويهتم به.

---

[1] . معوض عبد التواب: المرجع في شرح قانون الأحداث، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 14.

[2] . إحسان محمد حسن: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1999، ص، 228.

[3] . زرارقة فيروز: مرجع سابق، ص ص 31-32.

ـ كان هاربا من بيته وسيء السلوك ومتمردا على سلطة والديه، ولا يحترم العيش مع أسرته وإخوانه أو اعتاد الهروب من المدرسة.

إن الانحراف ليس هو القيام بأفعال وسلوكات تؤدي إلى إضرار الآخرين، بل إن الانحراف هو كل فعل يقوم به الحدث يؤدي إلى إضرار معنوي أو مادي بنفسه وغيره، ولهذا فإن الدراسة الحالية تركز على دراسة الحدث الذي لم يرتكب فعلا أو سلوكا أدى إلى أضرار مادية بالآخرين استوجب عليه العقوبة، وإنما تركز على دراسة الحدث الذي بدأت سلوكاته وتصرفاته تحيد عن القواعد التي حددتها الأسرة والمجتمع وأصبح في نظر أهله والمجتمع في خطر الانحراف، أو أن إمكانية انحرافه أصبحت واردة ومحتملة في كل لحظة.

خامسا ـ الجريمة المنظمة:

إن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتقني في أنحاء العالم وما ترافق معه من ازدياد هائل للثروات والمتغيرات الحاصلة في النظام العالمي أوجد تطورا في شكل الجريمة وأساليبها ووسائل اقترافها، بحيث لم يعد الفعل الجرمي مقتصرا عند حدود اقليم أو بلد معين بل أصبح ممتدا ليشمل أكثر من دولة وأصبح لمرتكبي هذه الأفعال القدرة على مزاولة أنشطتهم الجرمية بوسائل غير تقليدية تستند الى قدر أكبر من التنظيم والتخطيط، وبما ينجم عنها من ثروات هائلة في يد هذه الجماعات المنظمة وما يترافق معه من آثار سلبية على الدول التي يطالها هذا الصنف من الإجرام، بحيث أنه أضحى يضرب أغلب دول العالم اضافة الى تعدد صور وأشكال هذه الجريمة من الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة الى ما يترتب عن ذلك من غسيل للأموال.

إن الجريمة المنظمة مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفه من أجل القيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم ومستمر، ويتسم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي، ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخلية تضبط ايقاع سير العمل داخله ويستخدم في سبيل تحقيق أغراضه العنف والتهديد والابتزاز والرشوة في إفساد المسؤولين، سواء في أجهزة الحكم أو أجهزة ادارة العدالة، بهدف تحقيق أقصى استفادة من القيام بالنشاط الجرمي.[1]

ما يميز الجريمة المنظمة ويكسبها خطورتها التنظيم الجاري في تشكيل الجماعة، وإن الخطورة الإجرامية تظهر من خلال تنظيم أفراد العصابة لأعمالهم وتوزيع العمل فيما بينهم وتقسيم الأدوار، وغالبا يكون تقسيم

[1] . نسرين عبد الحميد نبيه: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 57.

الأعمال والسلطات بشكل هرمي أو عنقودي، بحيث تتولى القيادات توجيه بقية الأفراد وتحديد مهامهم وأدوارهم، وأن التنظيم في العمل لا ينجم إلا من خلال الهرمية المسيطرة على تصرفات بقية المجموعة.[1]

كما تمكن إعلان نابولي السياسي من وضع تعريف الجريمة المنظمة في مضمون المادة الأولى من الإعلان، حيث عرف الجريمة المنظمة على أنها: " ما يقوم به ثلاثة أشخاص أو أكثر، تربطهم روابط تراتبية أو علاقات شخصية من أنشطة جماعية تتيح لزعمائهم اجتناء الأرباح أو السيطرة على الأراضي أو الأسواق الداخلية أو الأجنبية، بواسطة العنف أو الترهيب أو الفساد، بهدف تعزيز النشاط الإجرامي ومن أجل التغلغل في الاقتصاد الشرعي على حد سواء، وبصفة خاصة من خلال[2]:

- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
- الاتجار بالأشخاص.
- تزييف العملات.
- الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أو سرقتها.
- سرقة المواد النووية وإساءة استعمالها، أو التهديد بإساءة استعمالها، للإضرار بالجمهور.
- الأعمال الارهابية.
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمواد أو الأجهزة المتفجرة أو سرقتها.
- الاتجار غير المشروع بالمركبات أو سرقتها.
- إفساد الموظفين العامين.

كما يتضح تشابه الجريمة المنظمة مع غيرها من الجرائم في بعض النقاط وتختلف في البعض الآخر، فهي مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر يجمعهم تنظيم هرمي وتستخدم وسائل غير مشروعة مثل العنف والتهديد وبذلك فهي تتشابه مع الجريمة الدولية والإرهاب الدولي، لكنها ترتكب بهدف تحقيق الربح، وهذا هو جوهر الاختلاف بين تلك الجرائم، حيث يكون هدف الجريمة المنظمة تحقيق أكبر قدر من الربح والفائدة، أما الجريمة

---

[1] . فهد فيصل الحلواني: مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير جامعة حلوان، 2007– 2008، ص 68.

[2] . قارة وليد: الإجرام المنظم الدولي تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2013، ص ص 283–284.

الدولية فهدفها سياسي بالدرجة الأولى يكون إما القضاء على مصالح دولة أخرى والاعتداء على سيادتها أو ارتكاب جرائم دولية ضد شعوب أو أقليات أثنية أو عرقية من قبل الدولة.

ومن جملة النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

* إن مصطلحات الجريمة المنظمة، الجرائم المستحدثة، الجماعات الإجرامية المنظمة، العصابات الإجرامية، الإجرام المعاصر، تعكس بدرجة متباينة جوانب من حقيقة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كل ذلك سمح لنا باعتبار مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود هو المصطلح المناسب في هذا الصدد.

* تأخذ الجريمة المنظمة العابرة للحدود العديد من الصور أو الأشكال التي تتسم بالخطورة كونها تؤثر بشكل سلبي على كل الأصعدة كالمجتمع والاقتصاد، وهي الآن في تزايد مستمر نتيجة تحالف التنظيمات الإجرامية الدولية وتطور التكنولوجيات المستعملة في تنفيذ تلك الصور الإجرامية.

* تشابه الجريمة المنظمة مع عدة جرائم دولية تتسم بنفس الخصائص كالتنظيم والتخطيط بهدف تحقيق اهداف تختلف باختلاف الجرائم مثل الجريمة الدولية والإرهاب الدولي.

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة، حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة، التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية، هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس، يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن، وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته والأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم، وقد دلت التجارب قديما وحديثا على أن سلوك الفرد يتأثر الى حد بعيد بسلوك من حوله وبالأخص المقربين إليه، ولما كانت الجريمة سلوكا يدينه القانون فإن أقدم الفرد عليه أو إحجامه عنه مردود في جانب كبير منه الى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تميز مجتمعه الصغير عن غيره من المجتمعات سواه.[1]

وتعتبر الأسرة من أقوى العوامل الخارجية التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد، وتتحكم في سلوكه وتوجهه ففيها يمارس تجاربه الأولى، ومنها يستمد خبراته وعنها يقتبس العادات والتقاليد ويعرف معنى الخطأ

[1] . نوري سعدون عبد الله: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد الأول،العراق، 2011، ص 132.

والصواب، ومن أهم مظاهر تفكك الأسرة هو التفكك المادي الذي يراد به غياب أحد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة، وتؤكد الاحصائيات أن هناك صلة وطيدة بين التفكك الأسري المادي وبين ارتكاب الجريمة.[1]

كما تكثر مظاهر الجريمة والانحراف في البيئات الصناعية، نتيجة استفحال المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات، وتتجسد المشكلات الاجتماعية في تلك البيئات أو المدن الصناعية في تفسخ العائلة والطلاق وجنوح الأحداث والأحياء المختلفة والإدمان الكحولي والتفسخ الاجتماعي، هذه المشكلات تحرض الأفراد الذين يقعون في شباكها على ارتكاب أنواع الجرائم.

وأخيرا تزداد معدلات الجرائم في المجتمع الصناعي، لأن هذا المجتمع يوفر المناخ الايجابي للمجرمين المحترفين وللشلل والعصابات الإجرامية، ويؤدي الى ظهور الجرائم المنظمة ولاسيما الجرائم الاقتصادية وجرائم المهنيين، التي ترتكب يوميا في حق القاطنين من أبناء المدينة الصناعية، ان المدينة الصناعية يكثر فيها المجرمون، ويتأثر الأشخاص الأسوياء عندما يكونوا على اتصال معهم، وعندما يحتك السوي بالمجرم المحترف فإنه سرعان ما يتأثر ويكسب منه فنونه وخبراته وتجاربه الإجرامية، ويأخذ منه أخلاقه وقيمه ومقاييسه المنحرفة ويتحلى بها حتى تصبح جزء لا يتجزأ من ذاتيته الشخصية، وبعد مدة من الزمن تسيطر القيم الإجرامية والمنحرفة على شخصية الفرد حتى تصبح قيم سوية عنده، وهنا يبدأ الفرد بارتكاب أنواع الجرائم والمخالفات في حق المجتمع معتقدا بأنها أعمال سوية لا خلل فيها.

[1] . نوري سعدون عبد الله: مرجع سابق، ص 133.

2- العنف الحضري[1]

سنتناول ظاهرة العنف الحضري ومظاهرها كإحدى أهم المشكلات المعاصرة، وتحديد الظروف الراهنة الاقتصادية منها والثقافية والتي انعكست سلبا على مجتمعاتنا العربية، وفي واقع هذا النظام العالمي الجديد والذي اصطلح عليه بنظام العولمة، فمن جانب نجد الوضع المستحدث في عالم المعلوماتية قد خلف آثار ايجابية كسرعة التنقل والتواصل والربط بين مختلف الشعوب، لكن أكثر النتائج لهذه العولمة هو الجانب السلبي في الكثير من المواقف والظواهر الاجتماعية، حيث نرى تدهورا كبيرا في العلاقات الاجتماعية من تفكك أسري وانحلال خلقي وإدمان على المخدرات والهجرة غير شرعية وحتى ظاهرة الانتحار وغيرها، هذا بتدقيق الثقافة الكونية التي هدفها نشر إديولوجية الانفتاح والحرية والهيمنة للقوى الاستراتيجية وللرأسمالية الجديدة، والدعاية لسيادة آليات السوق والتجارة الحرة، مما أدى ذلك الى تعميم الفكر المادي وطغيان للمصلحة الشخصية، وفقدان للقيم الانسانية في أغلب الأحوال، فالقوي يأكل الضعيف، ومن هنا تتسع الهوة بين أطراف المصلحة الواحدة، وتؤدي في الأخير الى استخدام العنف والسطو والتعدي لتحقيق هذه الغاية النفوذية وخاصة المادية.[2]

كما اكتسحت ظاهرة العنف الحضري مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي استدعى مناقشة هذه الظاهرة من حيث المفهوم والتمظهر وزاوية الرؤيا، فظاهرة العنف الحضري تعتبر مشكلة اقتصادية لما ينجم عنها من خسائر مادية كبيرة، ويعد أيضا مشكلة علمية لأنه إذا وجد هذا السلوك العنيف دخل على عجز العلم والإنسان عن تقديم فهم واقعي سليم للسلوك الإنساني، كذلك يعتبر مشكلة مرضية لأنه يعد عرضا من أعراض المرض الاجتماعي، وهو مشكلة اجتماعية من حيث كونه مظهرا لسلوك منحرف لدى الفرد.[3]

إن تحديد مصطلح العنف لغة " La violence " من " عنف " أي تشير الى سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم، وعلى هذا الأساس فإن العنف يكون بعدة أشكال منها العنف الفعلي السلوكي والعنف اللفظي والرمزي.

---

[1] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

[2] . حرية بن حمزة، فاطمة غاي: المشكلات الحضرية المعاصرة وتنوع جرائم العنف، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03، جامعة الأغواط، الجزائر، 2020، ص 163.

[3] . غنية بن عبد الله: الإعلام والعنف منظور سوسيولوجي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، جامعة تيبازة، الجزائر، 2021، ص 153.

ويعرف العنف اصطلاحا بأنه " ذلك السلوك البشري الذي يأتي بشكل بدني: كالضرب، التشاجر، التدمير.. أو اللفظي كالتهديد، الفتنة، ويؤدي الى إلحاق الأذى بالأخرين.."[1]

ويعرف العنف على لسان العرب بأنه الخرق بالأمر وقلة رفق به، وأعنف الشيئ، أخذ بالشدة، والتعنيف هو التعبير والتقريع واللوم. والعنف هو استخدام الضغط والقوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، والعنف يعني التأثير على ارادة فرد ما.

أول ما يجب الانتباه اليه هو التداخل الشديد بين مفهومي العنف Violenceوالعدوان Agression، حيث تعتبر بعض الدراسات والأبحاث المرتبطة بهذا الحقل أن العدوان أكثر شمولا من العنف ويحتويه، فالعدوان يشير الى مجموعة متنوعة من مظاهر السلوك التي قد تتراوح بين مجرد إغاظة الآخرين أو إظهار العداوة لهم الى الضرب والاعتداء الجسدي، ومن الواضح أن التمييز بين مفهومي العنف والعدوان اتخذ شكلين رئيسين، الأول ينظر الى العدوان كفهوم عام، في حين يشكل العنف صورة خاصة من صور العدوان يتميز باستخدام المقصود للقوة المادية، والثاني يميز بين العنف والعدوان على أساس الظهور، فالعنف هو سلوك ظاهر يحدث ضررا بالأشخاص والممتلكات، أما العدوانية فهي ميل كامن، فالعدوانية لكي تتحول الى عنف ينبغي أن تتوفر لها شرط الظهور.[2]

كما يقدم روبيرت ماكافي بروان Robert McAfee Brown تعريفا مطولا للعنف بوصفه انتهاكا للشخصية، بمعنى أنه تعد على آخر أو إنكاره، أو تجاهله، ماديا أو غير ذلك، إن مخاطبة الشخصية تعني إعطاء وصف شامل للعنف بأنه أكثر من مجرد الجسد والروح، إنه يقر بأن الأعمال التي تسلب الشخصية هي أعمال عنف، فأي سلوك شخصي ومؤسساتي يتسم بطابع تدميري مادي واضح ضد آخر يعد عملا عنيفا، هناك العنف الشخصي الخفي الذي يؤذي الآخر نفسيا، وهناك العنف المؤسساتي الخفي حيث تنتهك البنى الاجتماعية هوية مجموعة الأشخاص، كما يحصل على سبيل المثال في مستويات الحياة المتدنية في الأحياء المغلقة، وهكذا تصبح المشكلة بالنسبة لماكافي بروان مشكلة بنيوية تعالج من خلال حل صادق للخصومات، ويحذر ماكافي بروان من أن الوقوف الى جانب العدالة قد يجعل بعض الناس غير سعداء، خاصة أولئك الذين يستفيدون من التركيبات الراهنة.[3]

---

[1] . حرية بن حمزة، فاطمة غاي: مرجع سابق، ص 165.

[2] . عبد اللطيف كداي: الشباب والعنف الحضري مقاربة سوسيولوجية، مجلة علوم التربية، العدد 48، الرباط، المغرب، 2011، ص ص 81-82.

[3] . باربرا ويتمر: الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة وتقديم ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 337، 2007، ص ص 4-5.

ويشير مصطفى الحجازي (1993) الى عدة معان لمفهوم العنف يحددها في:

*. العنف هو الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزق ومن خطر الاندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق.

* العنف هو السلاح الأخير في الإنسان لإعادة شيء من الاعتبار المفقود للذات، ومن خلال التصدي المباشر أو الغير المباشر للعوامل التي تعد المسئولة عن ذاك التبخيس الوجودي الذي حل به.

* العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين ترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكفاءته وقيمته.

* العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية الى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي.

* العنف قد يكون عشوائيا مدمرا يذهب في كل اتجاه أو يكون بناء يوظف في انحراف تغيير الواقع، ولكنه موجود أبدا، ولو أتخذ ألف وجه ولون واتجاه، ما دام هناك مأزق وجودي يمس القيمة الذاتية ويولد التوتر الداخلي، وبدت إمكانات الخلاص محدودة وآفاقه مسدودة.

* العنف هو الاستجابة التي تعقب الاحباط، ويراد بها التحاق الأذى بالفرد آخر، أو حتى بالفرد نفسه.[1]

إن مشكلة العنف الحضري مرتبطة بالمشاكل الأخرى مثل الأمية والبطالة والجريمة والفقر وفي نفس الوقت تعتبر مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية العامة، وهذه المشكلة معقدة ومتشابكة ومن أجل فهمها وتحليلها يجب فهم جميع الجوانب والتأثيرات النفسية للعوامل المختلفة المسببة لها.

ويمثل العنف الحضري إحدى المشكلات الأكثر سجالا بين الباحثين اليوم في مجالات فكرية متعددة، ولعله من بين المواضيع التي أضحت تشكل مادة خصبة للدراسات والأبحاث في مجال السوسيولوجيا والسيكولوجيا، وقد تتعدى ذلك الى السياسة والاقتصاد والتربية.

[1] . دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: مرجع سابق، ص ص 52-53.

أـ العنف من المنظور السوسيولوجي:

ذكر (بدوي، 1982) معنى العنف في معجم المصطلحات الاجتماعية: " الاستخدام بطريقة غير مشروعة أو غير قانونية للقوة أو القوة التي من شأنها أن تؤثر على إرادة الفرد ".

ويركز المنظور الاجتماعي على العنف بوصفه خللا في توازن العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع نتيجة لاعتبارات ثقافية واجتماعية تؤدي إلى العدوان ضد بعضهم البعض، مثال على هذا التعريف هو تعريف (منصور والشربيني، 2000)، الذي يعرف العنف بأنه " سلوك عدواني أو تصرف من طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في علاقة سلطة غير متساوية أو متكافئة، مما تسبب في أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى ".[1]

ب- مفهوم العنف من المنظور السيكولوجي:

يعتقد علماء النفس مثل (التير، 1997) أن العنف هو نمط من السلوك ينجم عن حالة من الإحباط نتيجة للصراعات النفسية اللاواعية أو اللاشعورية التي تحدق بالفرد وتعوقه عن تحقيق أهدافه، لذلك يلجأ إلى العنف هربا من قوى الإحباط الكامنة، ويقول فرويد، مؤسس مدرسة التحليل النفسي: إن العنف خاصية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية، وبالتالي فهي موجودة في حالة كامنة، والتي تنشأ إذا تم اعتراض نشاط الفرد لذلك، العنف هو استجابة طبيعية، مثل الاستجابات الطبيعية الأخرى للفرد.

يعرف القاموس السيكولوجي لنوربير سيلامي(N. Sillamy 1980) العنف بأنه " استخدام مفرط للقوة من خلال إنكار القانون وإنكار حق الفرد ".[2]

كما يرى " سغموند فرويد "العنف بأنه " يطلق على القوة التي تهاجم مباشرة شخصا الآخرين بقصد السيطرة من خلال الموت والتدمير والإخضاع "، ويذهب " ستراوس (Straus) إلى اعتباره "استجابة لمثير خارجي تؤدي إلى إلحاق الأذى بشخص آخر استجابة في شكل فعل عنيف تكون مشحونة بانفعالات الغضب والهياج والمعاداة استجابة نتجت عن عملية إعاقة أو حالة إحباط.[3]

ويشير مفهوم العنف الحضري الى تلك العمليات التي تقوم بها جماعة أو جماعات بإحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أو حتى السياسية القائمة على طريق المطالبة بحقوق اجتماعية اقتصادية أو

---

[1] . نرمين حسين السطالي: سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء، الطبعة الأولى، السعيد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص 14.

[2] . نرمين حسين السطالي: مرجع سابق، ص 15.

[3] . غنية بن عبد الله: مرجع سابق، ص 154.

سياسية أو كل ذلك مجتمعا، وذلك باستخدام اساليب هادئة أو عنيفة داخل المحيط الحضري، ومن الطبيعي أن المدينة هي العامل المساعد لمد بذور التغيير بكافة أشكاله العنيفة والهادئة على حد سواء.[1]

والعنف الحضري كذلك سلوك بعيد عن التحضر تحركه الدوافع العدوانية، والطاقات الجسمية وينصب على الأشخاص وممتلكاتهم لقهرهم، ويرى البعض أنه سلوك يتبناه الفرد ضد المخاطر التي يواجهها من أجل البقاء على الحياة ومواجهة ظروف الحياة بالمدينة.[2]

من خلال تعدد التعاريف في جميع التخصصات التي تخص ظاهرة العنف الحضري وكذا علاقته بمتغيرات أخرى كالعدوان، الغضب..الخ، كل ذلك أدى إلى تنوع أنماطه وأشكاله، ومن بين أشكال وأنماط العنف نجد ما يلي:

***ـ العنف اللفظي:** هو ما يطلق عليه بالعنف الشفوي، حيث يستعمل فيه الشخص عبارات السب والتجريح والإهانة للطرف الآخر، فهذا العنف هو كل فعل يكون بالتهديد والشتم والتوبيخ، وهو غالبا ما يسبق العنف البدني الحقيقي، لكن لا يشترط تلازمهما في كل الأحوال.[3]

ويعتبر العنف لفظيا كل ما يصدر عن الأفراد والمجموعات، من أضرار بسيطة أو عميقة بالمعايير الاجتماعية، أهمها القيم الدينية والضوابط الاجتماعية والقانونية، وهو في أبعاده سلوك لفظي يمثل في أحيان كثيرة مقدمة للشروع في ممارسة العنف المادي.[4]

***ـ العنف المعنوي (النفسي):** فهو يؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر بطريقة غير مباشرة، أي ضرر سيكولوجي متعلق بالشعور الذاتي للفرد، بأمنه، كرامته، اعتباره وتوازنه، ومن أشكاله الإهمال، عدم الاحترام والتقدير، ويعتبر العنف المعنوي أو النفسي أكثر أنواع العنف صعوبة في القياس والتحديد وتتبع آثاره المتوسطة والبعيدة المدى، نظرا لارتباطه بالمشاعر والأحاسيس الداخلية للإنسان التي يصعب على غير المختصين كشف ما يترتب عليه من ضرر نفسي يطال الفرد، ومن ناحية أخرى يعتبر العنف النفسي أكثر أنواع العنف الأسري انتشارا إذ انه

---

[1] . السعيد رشيدي، كريمة فلاحي: سوسيولوجية العنف الحضري في خطاب المدارس الفكرية مقاربة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 01، جامعة الأغواط، الجزائر، 2021، ص 85.

[2]. ياسمينة خضابنة، عليمة لمطيش: العنف الحضري كمصلحة لمظاهر الحياة المدينة وطرق مجابهته، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 86.

[3] . غنية بن عبد الله: مرجع سابق، ص 154.

[4] . برجم سمية، جيلالي عبد الرزاق: مظاهر العنف في الوسط الحضري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، جامعة ميلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 43.

غالبا ما يرافق أو يتبع الأنماط الأخرى من العنف الأسري، وكثيرا ما تمتد آثاره في خطورتها لتتجاوز آثار العنف الجسدي والجنسي.[1]

*ـ **العنف الجسدي:** يشير العنف أو الاعتداء أو سوء المعاملة الجسدية عامة الى الأذى الجسدي الذي يحلق الفرد على يد فرد آخر، وهو ناتج عن أساليب تربوية قاسية أو عقوبة بدنية صارمة أدت الى الحاق ضرر مادي بالفرد وكثيرا ما يرافق الاعتداء أو العنف الجسدي على الفرد أشكال أخرى من سوء المعاملة.

وهو سلوك ضار قائم على توجيه سلوك عنيف ضد الآخر وترك آثار على جسد الضحية أو يستطيع أن يخلف له عاهات مستديمة تؤدي به أحيانا الى القتل لهذا نقول بأن العنف الجسدي يعد أخطر أنواع العنف ويكون ذا صور عدة منها: الضرب، الجرح، الكسر، القتل، استعمال آلات خشبية وحادة أو بلاستيكية...الخ من أنواع الاعتداء القائمة على الضغط وفرض القوة والسيطرة.[2]

*ـ **العنف الجنسي:** لقد حرصت الأديان السماوية كما القوانين الوضعية والأعراف الاجتماعية على وضع الضوابط والحدود التي تكفل اشباع الحاجات الجنسية للإنسان بما لا يسبب الأذى أو الضرر للفرد أو المجتمع، ويشكل العنف الجنسي خرقا واضحا للضوابط الشرعية والقانونية والأخلاقية التي تنظم العلاقات الاجتماعية، ورغم ذلك فإن محاسبة مرتكب العنف الجنسي وحماية الضحية يبقى أمرا صعب المنال لاعتبارات تتعلق بصعوبة الإثبات، وأخرى تتعلق بحساسية الحديث عن الأمور المتعلقة بالجنس في معظم المجتمعات العربية، وتتعدد صور العنف الجنسي لتشمل الاغتصاب، واستغلال أو إجبار الأطفال على تحقيق الرغبات الجنسية للكبار أو إجبارهم أو إغرائهم لممارسة الجنس لكسب المال أو ممارسة الشذوذ الجنسي وكافة أشكال التحرش الجنسي وهتك العرض.[3]

*ـ **العنف الأسري:** هو أحد أنواع العنف وأخطرها وقد حظي هذا النوع من العنف بالاهتمام والدراسة كون الأسرة هي ركيزة المجتمع وأهم بنية فيه، فالعنف الأسري هو نمط من أنماط السلوك العدواني والذي يظهر فيه القوي سلطته وقوته على الضعيف لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة مستخدما بذلك كل وسائل العنف سواء كان جسديا أومعنويا أو لفظيا، وليس بالضرورة أن يكون الممارس للعنف هو أحد الأبوين وإنما الأقوى في الأسرة، ولا نستغرب أن يكون الممارس ضده العنف هو أحد الوالدين إذا وصل لمرحلة العجز وكبر السن.

---

[1] . غنية بن عبد الله: مرجع سابق، ص 155.

[2] . برجم سمية، جيلالي عبد الرزاق: ص 44.

[3] . غنية بن عبد الله: مرجع سابق، ص 156.

وعلى ذلك فإن العنف الأسري هو أحد أنواع الاعتداء اللفظي أو الجسدي أو الجنسي والصادر من قبل الأقوى في الأسرة ضد فرد أو الأفراد الآخرين وهم يمثلون الفئة الأضعف، مما يترتب عليه أضرار بدنية أو نفسية أو اجتماعية.[1]

وتكاد تجمع مختلف الدراسات المهتمة بظاهرة العنف في المدن على الأسباب التالية[2]:

ـ **الأسباب الشخصية:** تتأثر بالبنية البيولوجية الوراثية والخلقية، فتعطل بعض الوظائف الحيوية التي لها دور في تحديد السلوك العنفواني منها: التسلطية، العدوانية، المحبطة وغيرها...

ـ **الأسباب السياسية:** تتمثل في ذلك الصراع بين الطبقات، ويحدث العنف بسبب غياب الديمقراطية، تبنى السلطة نظام القوة العسكرية كالديكتاتوريات، منع تكوين الأحزاب، النقابات والأحزاب.

ـ **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:** وهي الظروف المحيطة (المادية) التي تولد مشاكل في الوسط الاجتماعي كالبطالة، وانخفاض مستوى المعيشة وغيرها... حيث تؤدي الى سلوكيات إنحرافية منها العنف، بسبب الانفتاح الاقتصادي، والوضعية الاجتماعية الصعبة التي يعانيها المجتمعات كانتشار الفقر والبطالة واللااستقرار.

ـ **الأسباب الثقافية:** هي مجموعة المعارف والمعتقدات والعادات والقيم وغيرها... التي تكون مفاهيم خارج عن المنظومة القيمية للمجتمع لبعض الجماعات أو الأفراد فيكونون توجها اديولوجيا أو عقائديا متطرفا سيخدم فيه العنف لبسط أو لتحقيق هذه الأفكار.

ـ **الأسباب التكنولوجية:** والتي يمكن ربطها بعالم المعلوماتية والتي هي من ميزات ما بعد الثورة الصناعية، فانتشار العنف والسلوك الإنحرافي قد نمى بعد الانتشار الواسع لوسائل الاعلام بين الشباب، وخاصة تطور أجهزة الاتصال المباشرة، فيحدث الاحتكاك بقيم غريبة عنا تكون مشحونة بالعنف والانفعالات العدوانية.

وتبقى المدينة بمظاهر الحياة الحضرية والتحولات التي تشهدها مكانا لجلب العدد الأكبر من السكان والمهاجرين، ومكانا للتمركز الاقتصادي والتجاري والصناعي من جهة، ومن جهة أخرى تفتح المجال لنشوء فضاء خاص لانتشار مختلف أنواع الانحرافات والعنف والجريمة.

---

[1] . عبد الرؤوف مشري: العنف في المدن الجديدة وتداعياته على استقرار الأسرة المدينة الجديدة، مجلة دراسات، العدد السابع، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2015، ص 209.

[2] . حرية بن حمزة، فاطمة غاي: مرجع سابق ص ص 170-171.

3- المخدرات[1]

يبدو أن ثمة تعريفا حاسما لها يتسم بالبساطة فكل " مادة نشطة صيدلانيا على كائن حي " تعد مخدرا، وفق هذا المعنى يمكن اعتبار كل دواء مخدر (عقارا)، وحتى اليوم يشير مصطلح Drug في البلدان الأنجلوسكسونية دون تمييز بين الأدوية والمخدرات المحظورة، كما لم يبدأ مصطلح Drogue (في فرنسا) اكتساب دلالة ازدرائية مختلطا في اللغة المادولة بمعنى المخدرات المحظورة، إلا في بدايات القرن العشرين مع تنامي الإدراك بمضار بعض هذه المواد.[2]

هي المادة التي يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدر كلي أو جزئي مع فقدان الوعي أو دونه وتعطي هذه المادة شعورا كاذبا بالنشوة السعادة مع الهروب من عالم الواقع إلى عالم الخيال.

وهي كل مادة تؤدي إلى افتقاد قدرة الإحساس لما يدور حول الشخص المتناول لهذه المادة أو النعاس أو النوم لاحتواء هذه المادة على مركبات مضعفة أو مسكنة أو منبهة وإذا تعاطاها الشخص بغير استشارة الطبيب المختص أضرته نفسيا وجسميا واجتماعي.[3]

أولا- أنواع المخدرات:

إن المواد التي تخدر الانسان وتفقده وعيه وتغيبه عن إدراكه، ليست كلها نوعا واحدا، وإنما هي بحسب مصادرها وأنواعها متعددة ويمكن تقسيمها وتصنيفها الى مخدرات طبيعية ومخدرات تخليقية ومخدرات تصنيعية.

أـ المخدرات الطبيعية: وهي المخدرات المشتقة من نباتات الخشخاش والقنب والكوكا والقات، حيث تحتوي أوراق هذه النباتات أو زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة وهي:

* **القنب الهندي:** يعرف القنب الهندي علميا باسم " كنابيس انديكا "، وهو صنفان ذكور وإناث يمكن التفرقة بينهما بالعين المجردة عند اكتمال نمو النبات وظهور الزهور في نهاية الفروع حيث تأخذ شكلا منظما وهي صغيرة الحجم لكل منها غلاف زهري أخضر اللون.

---

[1] . تم الاعتماد في تحرير هذا العنصر أساسا على: تمرسيت فتيحة: المشكلات الحضرية، مطبوعة دعم بيداغوجي موجهة لطلبة السنة أولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علك الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2022/2021.

[2] . نيكول مايستراشي: المخدرات، ترجمة زينا مغربل، مكتبة ملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 9.

[3] . بن النوي عائشة: المخدرات في الجزائر: دراسة في واقع الظاهرة وسبل الوقاية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03، جامعة الأغواط، الجزائر، سبتمبر 2020 ص 144.

وقد عرف القنب الهندي منذ فجر التاريخ وإن كانت زراعته في بادئ الأمر كانت للانتفاع بأليافه في عمل الحبال ونسج الأقمشة، كما استعمل احيانا كدواء مسكن.

والحشيش أو ما يعرف "بالماريجوانا" هو المصطلح الشعبي للمادة المخدرة المستخرجة من هذا النبات سواء من أزهاره أو ثماره أو سيقانه أو جذوره، وله عدة أسماء تختلف باختلاف البلد الذي يستخرج منه، ليس له أي استعمال طبي، ويؤدي استعماله الى الاعتلال النفسي، وقد عرف اليوم للحشيش آثارا تظهر على متعاطيه من ربع ساعة أو أكثر، ويسبب الحشيش أضرارا عديدة بعضها حاد ويسمى بالتسمم الحاد، وذلك عند متعاطيه عن طريق الاستنشاق.[1]

* **الأفيون:** يعتقد أن منشأ الأفيون (نبات الخشخاش) الأصلي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوب آسيا قبل نحو 5000 عام، وبعد ذلك انتقل الى السومريين والبابليين والمصريين القدماء، ومن بعد ذلك الى اليونانيين ومن ثم العرب وبعد ذلك الى الهولنديين كما عرفها البرتغاليون وسكان البندقية ومن ثم الانكليز وبعدهم الصينيون الذين بدورهم حولوه الى منتج يدخن، ومنذ القرن الثالث قبل الميلاد استحضر الترياق من الخشخاش وكان يهدى الى الملوك.[2]

* **الكوكا:** وهو نبات يزرع في مناطق كثيرة من العالم، خاصة في أمريكا الجنوبية عند مرتفعات الإنديز وفي الأرجنتين وبوليفيا وبيرو، وأوراق هذا النبات ناعمة بيضاوية الشكل وتنمو في مجموعات من سبع أوراق على شكل ساق من سيقان النبات، وفي بعض بلاد أمريكا الجنوبية تلف أوراق هذا النبات وتمضغ وأحيانا تستخدم كالشاي، ويتم تحويل أوراق هذا النبات الى معجون يخلط بالسجائر ويتعاطاه الأفراد، كما يتم تحويلها الى صورة مسحوق في صورة فضية بلورية يمكن استنشاقها ويتم تحويلها الى محلول يتم تعاطيه عن طريق الحقن بالوريد.[3]

* **الـقــات:** تنمو شجرة **القات** في اليمن والصومال والحبشة، وكان الرحالة يسمونها " **شاي العرب**"، واستعماله شائع في اليمن وكينيا والصومال واثيوبيا وأوغندا، ويحتوي **القات** على مجموعة من التنبيهات وهي مواد غير فعالة بالإضافة الى مادتين فعاليتين وهما: **القاتين** ومادة أخرى، وهذه المواد قريبة من المنشطات في مفعولها، فهي تسبب الاعتماد النفسي فقط ولا تسبب الاعتماد العضوي.[4]

---

[1] . وفقي حامد أبوعلي: ظاهرة تعاطي المخدرات الأسباب، الآثار، العلاج، منتدى إقرأ الثقافي، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، 2003، ص ص 24-25.

[2] . ميثاق خير الله جلود: انتشار المخدرات في المملكة العربية السعودية ومخاطرها على مستقبل الأجيال الناشئة، مجلة دراسات إقليمية، العدد 07، 2007، ص ص 2-3.

[3] . وفقي حامد أبوعلي: مرجع سابق، ص 27.

[4] . عادل الدمرداش: الإدمان مظاهره وعلاجه، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 159.

ب ـ المخدرات التصنيعية: وهي تلك المستخلصة من المخدرات الطبيعية، وتكون أكثر تركيزا مثل المورفين والهيروين والكوكائين.

* **المورفين:** اكتشف المورفين عندما استطاع العالم الألماني فردريك سير تورنر(F.Serturner) فصل المورفين عن الأفيون في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، وأطلق عليه هذا الاسم نسبة الى مورفيوس (اله الأحلام والأساطير الاغريقية)، وفي عام 1853م حدث تغير كبير في عملية تعاطي المورفين عندما اهتدى العالم الإنكليزي الكسندر وود (Alexander Wood) إلى استعمال الإبرة في حقن المورفين تحت الجلد، وقد انتشر إدمان المورفين منذ سنة 1875م، ويستخرج المورفين من قش الخشخاش مباشرة أو من مادة الأفيون بعد استخلاصها، ويتم التعاطي بثلاث طرق رئيسية، إما بتناوله بعد الخلط مع الشاي أو القهوة، أو بالتدخين أو الحقن تحت الجلد، وتعتبر الطريقة الأخيرة الأكثر شيوعا وذلك لسرعة الحصول على النتائج .[1]

* **الكوكايين:** يعتبر الكوكايين من أقوى المنشطات، حيث يتحصل عليه من أوراق شجرة " الكوكا " التي تنمو في جزيرة جافا بالبيرو، وجبال الأنديز في أمريكا الجنوبية، ولقد عرف منذ 500 سنة قبل الميلاد واستعمله هنود " الآنكا " من أمريكا الجنوبية، حيث كانوا يقومون بمضغ أوراقها واستحلابها مما يؤدي الى التقليل من شعور المتعاطي بالجوع أو التعب.[2]

* **الهيروين: Heroin** تم إنتاجه من المورفين في عام 1874م، ويوجد على هيئة مسحوق أبيض اللون، مر المذاق، كما توجد منه أنواع يتراوح لونها بين الأبيض والبني والبني الداكن، وذلك بسب إضافة مواد أخرى، خصوصا الأصناف التي تباع للمدمنين مثل: الكوكا، المواد السكرية، النشا، مسحوق اللبن.[3]

جـ ـ المخدرات التخليقية: وهي تلك التي صنعت من مواد كيمياوية على شكل كبسولات ومساحيق وحقن، وهذه الأنواع تحتوي على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدي الى حالة من التعود أو الادمان عليها، مما ينتهي بالفرد دائما الى الجنون أو الوفاة، وتصيب هذه الأضرار المجتمع بالضياع الاقتصادي والاجتماعي وانحراف السلوك الإنساني.[4]

---

[1] . ميثاق خير الله جلود: نفس المرجع، ص 3.

[2] . جابر بن سالم، وآخرون: تاريخ المخدرات، دار النشر، الرياض، 1989، ص 15.

[3] . رشاد أحمد عبد اللطيف: الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992، ص 53.

[4] . خلود سامي آل معجون: مكافحة جرائم المخدرات في النظام الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1991، ص 23.

وقد أدى التقدم العلمي الهائل الى انتشار تلك المخدرات كما أدى الى صعوبة الرقابة على صناعتها، ويمكن تقسيم هذا المجموعة الى:

* **عقاقير الهلوسة:** ومن هذه العقاقير نذكر منها: داي إيثيل أميد حمض الليثرجيك " ال. اس. دي"، داي ميثيل تربتامين " و.م. ت " ال داي إيثيل، تربتامين " د. ي. ت"، س. ت. ب،

* **المهبطات:** وتشمل: المسكنات المخدرة، المنومات والمهدئات، المذيبات الطيارة.[1]

د- الكحوليات (الخمور أو المسكرات): Alcohol وقد عرف الكحول في اللغة العربية باسم **الغول** نسبة لما ينشأ عن الخمر من صداع وسكر، ولأنه أيضا يغتال العقل، وقد تم اكتشاف الكحول من طرف الكيميائيون العرب، ونقله الغرب عنهم، وترجم الكحول **Alcohol** بدلا من الغول.

كما ارتبط تاريخ الخمر ببعض الطقوس الدينية في الديانات الوثنية القديمة، حيث كانت الخمور تقدم كقرابين للآلهة، حيث كان يوجد بهما ترانيم دينية تنسب للخمر صفات مقدسة منها: قدرتها على شفاء الأمراض، وتقوية الإنسان، وإطالة عمره، كما اهتمت الحضارة الإغريقية بالخمر، وجعلت لها إلها اسمته **ديونيسوس،** وعندما جاء الرومان أطلقوا عليه اسم **باكوس.**[2]

هـ - التبغ: يصنع التبغ من أوراق نبات التبغ الذي ينمو في أمريكا الشمالية وبعض بلدان أوروبا وتركيا، وتجفف أوراقه وتقطع الى أجزاء صغيرة وتعبأ على شكل سجائر أو دخان الغليون والأرجيلة، وأحيانا تضاف الى التبغ مواد أخرى يستنشقه المتعاطي.[3]

ثانيا- الإدمان: Addiction

إن الإدمان والسلوك الإدماني من أشد اهتمامات العامة، فهما يمثلان قضية صحية مهمة حظيت بجدل واسع، وهذا ينطلق من حقيقة أن السلوك الإدماني يتخطى الحدود مما هو طبيعي ومقبول ثقافيا الى غير الطبيعي والغريب وغير مسئول، كما أنه يكسر حدود ما هو صحي ومقبول اجتماعيا وجرم قانونيا.

ويعرف الإدمان على أنه رغبة مرضية جامحة من الإنسان نحو الموضوع الإدماني، وقد يكون هذا الموضوع الإدماني موضوعا ماديا كالمواد المخدرة والخمر والحبوب والسجائر وغيرها، وقد يكون حدثا كالقمار

---

[1] . وفقي حامد أبوعلي: مرجع سابق، ص ص 31-33.

[2] . محمد فتحي محمد: إدمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيالي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011، ص ص 71- 72.

[3] . عادل الدرماش: مرجع سابق، ص 15.

والكمبيوتر والتليفون المحمول والانترنيت...الخ، وهنا نشير الى مسألة الرغبة المرضية على أنها رغبة قهرية ومدمرة.[1]

وعرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: "حالة نفسية وفي بعض الأحيان عضوية ناتجة عن التفاعل الذي يحدث بين الكائن الحي والمخدر، وتتميز باستجابات سلوكية عادة ما تتضمن دافعا عنيفا لتناول المخدر بشكل دائم أو بين فترة وأخرى للحصول على آثاره النفسية، وأحيانا من أجل تفادي أو تجنب الآثار المزعجة من تعاسة وقلق والتي تنتج في حالة الامتناع ".[2]

كما أن الخمر والمخدرات مواد تسبب مشاكل عديدة في معظم بلاد العالم، وتكلف الدول خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، لأنها تدمر الإنسان نفسيا واجتماعيا وجسميا وبصورة متزايدة، مما جعل من الإدمان مشكلة أولتها الهيئات الدولية والإقليمية أهمية كبيرة ورصدت الأموال وخصصت العقول لدراستها لمحاولة الوصول الى حلول تحد من تفشيها وتزايدها المضطرد.

وإدمان المخدرات أو الكحوليات يقصد به التعاطي المتكرر لمادة نفسية، أو لمواد نفسية، لدرجة أن المتعاطي أو المدمن يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي، كما يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع أو التعاطي، وكثيرا ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي، وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي الى درجة تصل الى استبعاد أي نشاط آخر، ومن أهم أبعاد الادمان ما يأتي[3]:

- ميل الى زيادة جرعة المادة المتعاطاة وهو ما يعرف بالتحمل.
- اعتماد له مظاهر فيزيولوجية واضحة.
- حالة تسمم عابرة أو مزمنة.
- رغبة قهرية قد ترغم المدمن على محاولة الوصول على المادة النفسية المطلوبة بأية وسيلة.
- تأثير المدمن على الفرد والمجتمع.

---

[1] . جواد فطاير: الإدمان، أنواعه، مراحله، علاجه، دار الشروق، (ب.ط)، 2001، القاهرة، مصر، ص ص 33-34.

[2]. Rebecca Schilit, Edith Gomberg: Drugs and Behavior A sourcebook for the Helping Professions, London, SAGE Publications, 1991, P4.

[3] . مصطفى سويف: المخدرات والمجتمع، عالم المعرفة 205، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1996، ص ص 17-18.

وبناء على ما سبق فإننا نؤكد على التفريق بين (المتعاطي والمدمن) لأن ذلك يعد أمرا مهما جدا في حماية شبابنا من الوقوع في هذه الآفة المدمرة والاستمرار بها، ولذلك هناك عدد من التدابير التي أظهرت نجاح كبير في هذا المجال منها:

أن التعامل مع الشخص يتم وفقا لمعايير محددة: هل هو متعاطي أم مدمن ؟، فالمتعاطي يجب أن يمنح فرصة للعلاج السريع للحفاظ على كيان الأسرة وسمعتها من جهة والحفاظ على مستقبل الشخص من جهة أخرى، خاصة أن الكثير منهم من فئة الشباب، لذلك يجب إقناع المتعاطي في الابتعاد عن هذا السلوك، أما الشخص الذي يتطلب علاجه يتطلب اتخاذ إجراء أشد فإنه يجب أن يذهب إلى مركز علاج الإدمان لتلقي العلاج الطبي المتكامل، علما بأن جهود الأسرة تلاقي قبول وتشجيع من قبل الجهات المختصة، كما أن لها صدى كبير في نفوس المتعاطين أنفسهم.[1]

ثالثا ـ أسباب انتشار المخدرات.

لقد شغلت مشكلة المخدرات أنظار الباحثين والمفكرين في مختلف بقاع العالم إذ أصبحت معضلة من معضلات هذا العصر التي استعصى علاجها، لاسيما أنها شاعت وذاعت بين الصغار والكبار، والشيب والشباب، فلم تعد مشكلة قوم دون آخر، بل عمت جميع أنحاء العالم.

ومن المعروف علميا في مجال العلوم الاجتماعية أن لكل مشكلة أسباب أفرزتها ونتائج مترتبة عليها، ويقدر مدى النجاح في علاج هذه المشكلة بمدى معرفة الأسباب التي أدت إليها، ولذلك في سبيل وضع علاج حاسم وسليم لمشكلة انتشار المخدرات بين الشباب، فإنه من الأهمية أن نتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي الى انتشارها وتعاطيها، نذكر منها[2]:

أ ـ التطور الحضاري السريع: وما يتبعه من تحولات في القيم الحضارية السائدة، وتأثر القيم الاجتماعية والمعنوية، وتفاوت العادات والتقاليد نتيجة لتغير الاوضاع الاقتصادية والثقافية والتعليمية، مما يجعل الفرد عرضه للاجتهاد في تبرير سلوكه.

[1] . محمد مناور المطيري: الإدمان بين الأسباب والحلول، قطاع الأمن الجنائي، الادارة العامة لمكافحة المخدرات، الكويت، (ب.ت)، ص 9.

[2] . فؤاد بسيوني متولى: مرجع سابق، ص ص 19-22.

ب ـ مراحل النمو الحرجة في حياة الفرد: ومنها مرحلة المراهقة التي تتطلب النماء الطبيعي والاستقلالية واثبات الذات، مما يدفع بعض المراهقين الى التشكيك في القيم السائدة أو الثورة على السلطة أو مسايرة بعض الجماعات أو المغالاة في الظهور، وهذا قد يؤدي الى لجوء البعض لتعاطي المخدرات.

جـ ـ التأثر بالحضارات الأخرى: كالتقليد والمحاكاة في العادات والقيم الاجتماعية، عن طريق الاحتكاك المباشر بالزيادة أو العمل، أو عن طريق وسائل الاعلام من كتب وصحف واذاعة مسموعة ومرئية...الخ.

د ـ غياب التوجيه الأسري: نتيجة انحراف الآباء وراء سيعهم الدائب للرزق والتحصيل المادي، مما يوجد فراغا في توجيه النشء ويدفعهم الى الإتكالية.

هـ ـ الفجوة بين الأجيال: ان الفجوة الثقافية والتعليمية بين بعض الفئات في المجتمع قد يؤدي الى عدم الانسجام بين الأجيال أو بين أفراد الأسرة الواحدة، وتسبب الصراعات والقلق والتوتر الذي يدفع للانحراف وتعاطي المخدرات.

و ـ الظروف الصعبة أو المواقف الحرجة: وهذا ما أمكن ملاحظته من ظاهرة انتشار المخدرات بين السائقين والعاملين لساعات طويلة للتغلب على الاجتهاد الجسمي والذهني، وكذلك تعاطي بعض الطلاب للمنبهات استعدادا للامتحانات لتساعدهم على السهر والمذاكرة والاستيعاب.

ز ـ أوقات الفراغ المملة: حيث يعاني بعض الشباب من أوقات الفراغ الطويلة، مما يدفع البعض الى تعاطي بعض الحبوب المنشطة أو المهلوسة لإحداث أمزجة ومشاعر خاصة، تساعدهم على الاستمتاع بأوقات الفراغ.

ح ـ التقليد والمحاكاة والتفاخر: وذلك بين الشباب في سن المراهقة المتأخرة، وبداية سن الشباب، حيث تبين أغلب الدراسات الاجتماعية وتقارير رجال مكافحة المخدرات أن أغلب المتعاطين من الشباب كان بغرض حب الاستطلاع والتجريب.

ط ـ الهجرة: وما يتبعها من ضغوط في الحياة الجديدة، أو التأثر بالحضارة الجديدة مما يدفع البعض لتعاطي المخدر، إما بغرض الاسترخاء أو بغرض مجاراة المجتمع الجديد.

رابعا ـ آثار تعاطي المخدرات:

أـ الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات:

إن تعاطي المخدرات وإدمانها يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة باتت تهدد آمن المجتمع وسلامته، بل أصبحت خطرا داهما يجتاح الإنسانية جمعاء، وتنعكس آثارها على المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، يمكن تحديد الآثار الاجتماعية للمخدرات على المجتمع في المسائل التالية:

* **عدم التوافق الاجتماعي:** نتيجة تعاطي أو إدمان المخدرات، يصبح الفرد غير قادر علي إقامة علاقات إجتماعية سوية مع أفراد أسرته أو مع الآخرين، وقد ينتج عن ذلك عزلة اجتماعية تزيد من قلقه واضطرابه النفسي، فتزداد درجة تعاطيه أو إدمانه هروبا من الواقع، وبالتالي سوء تكيفه الإجتماعي مع المجتمع، وهذا ما يسمى بعدم التوافق الاجتماعي لدى المدمن أو المتعاطي.

* **عدم قدرة الفرد علي أداء أدواره الاجتماعية:** وكنتيجة طبيعية لعدم التوافق الاجتماعي للمدمن، والعزلة الاجتماعية، والانحرافات السلوكية، يصبح الفرد غير قادر علي القيام بمسؤولياته الاجتماعية كمسؤولية الأب، أو الإبن، أو الزوج، أو الطالب، أو مسؤولياته المهنية، وفشل الفرد في القيام بمسؤولياته الاجتماعية، يدفع به الى الجريمة والانحراف في نهاية المطاف.

* **الخروج علي معايير المجتمع:** إن سوء التوافق الاجتماعي للمدمن أو المتعاطي، وما يصاحبه من مظاهر سوء التكيف، عادة ما يدفع به الى الخروج عن معايير المجتمع وقيمه، وعن الأنماط السلوكية السائدة فيه، ومن ثم الجريمة والانحراف، ومن مظاهر هذا الانحراف تعاطي وإدمان المخدرات.[1]

* **فقدان القدرة علي مواجهة متطلبات الحياة:** يمثل تعاطي المخدرات عبئا اقتصاديا شديدا على دخل الأسرة، فتسوء حالتها المعيشية من جميع النواحي، وقد يؤدي ذلك إلى انحراف بعض أفراد الأسرة، ويكون الوالد في هذه الحالة نموذجا سيئا لأسرته، سواء من ناحية أخلاقه، أو علاقاته المشبوهة بالمدمنين ذوي الأخلاق الشاذة، إضافة إلى انزلاق أحد أفراد الأسرة إلى نفس الهاوية التي انحدر إليها رب الأسرة، وهي الإدمان خاصة الأطفال الذين ينشأ لديهم شعور بعدم المسؤولية وتقدير الواجب حيال أسرهم بل حيال المجتمع.

* **التفكك الأسري:** لا يقتصر تعاطي المخدرات على التشوه المادي للأسرة فحسب، بل يؤدي إلى تفكك الروابط الأسرية، وزيادة المشاكل بين الزوجين والتي تنتهي بالأسرة إلى الدمار والخراب، بمعنى آخر فإن المتعاطي مثلما

[1] . حويتي أحمد: الأسباب والآثار الاجتماعية للمخدرات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد السابع، 2012، ص 6.

يتأثر بالبيئة المحيطة به، فأنه يؤثر فيها أيضا، وتتغير حالته الصحية والعقلية إلى الأسوأ، ولا يكون في حالة صحية أو عقلية تسمح له أن يرعى أبناءه، ويعجز عن تنشئتهم التنشئة السليمة.[1]

كما تنعكس حالات تعاطي المخدرات من قبل أحد أفراد الأسرة على علاقاتهم الاجتماعية، حيث يسودها تحديد للتفاعل الاجتماعي معهم، ونفور منهم، ونبذ لهم، ومحايدة الاختلاط بهم من قبل الأقارب والجيران والأصدقاء، بسبب سمعتهم السيئة لتعاملهم مع المخدر وما يفرزه من أنماط سلوكية سلبية، فضلا على نظرة المجتمع المحلي إلى زمرة المتعاطين فهي تختلف من فرد لأخر كأن ينظر إلى المتعاطي على أنه مريض معدي بحاجة للعلاج، أو إنسان شاذ يمكن أن يتوب، أو أنه نموذج اجتماعي سيئ أو أنه مصدر سوء ورفيق سوء، أو أنه إنسان ملوث يجب أن ينبذ ويؤقف.[2]

* **إنتشار الجريمة والإنحراف:** يعد إدمان المخدرات من الموضوعات التي ترتبط بالسلوك الإجرامي، وذلك من ناحيتين، الناحية الأولى، أنه جريمة في حد ذاته يعاقب عليها القانون، ومن ناحيةً أخرى أوضح عدد لا بأس به من البحوث والإحصاءات أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والأفعال التي يجرمها القانون، كجرائم القتل والاغتصاب والسرقة والتشرد والزنى واللواط وكافة الممارسات الجنسية من الاعتداء على المحارم، وبذلك يمكن القول أن الجرائم الناجمة عن المخدرات هي جرائم مركبة تنشئ مضاعفات إجرامية خطيرة على المجتمع.[3]

* **زيادة حوادث المرور:** يعد تعاطي المخدرات وإدمانها من الأسباب الرئيسية في زيادة معدلات حوادث المرور، وبالتالي في زيادة عدد الوفيات والإصابات البليغة أو المعيقة في المجتمع، مما يتسبب في تكاليف مادية باهضة وخسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة قد يكون المجتمع غير قادر علي تحملها.[4]

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن تأثير ظاهرة تعاطي المخدرات على النواحي الاجتماعية يتمثل في كون المتعاطين يشكلون خطرا على حياة الآخرين من حيث أنهم عنصر قلق واضطراب لأمن المجتمع في سعيهم للبحث عن فريسة يقتنصونها أو نصب أو سرقة، أو ممارسة أي لون من ألوان الإجرام المخالف للقانون، كما أنهم يشكلون خطرا كبيرا على أنفسهم وعلى حياتهم نتيجة التعاطي مما قد يقودهم في النهاية إلى أن يصبحوا شخصيات سيكوباتية أو إجرامية أو حاقدة على المجتمع لا تعرف سبيلا لأهدافها إلا بالعدوان أو

---

[1] . سلامة غباري محمد: الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص 38-39.

[2] . السعد صالح: المخدرات والمجتمع، دار الثقافة للنشر، عمان، 1996، ص 53.

[3] . محمد هلال ناجي: إدمان المخدرات رؤية علمية واجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1999، ص 91.

[4] . حويتي أحمد: مرجع سابق، ص 6.

الضغط، وبعد فترة يقع ضحية للمرض النفسي أو الانسحاب، والانطواء على النفس وعدم مشاركة الآخرين في بناء المجتمع.

ب ـ الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات:

إذا نظرنا إلى آثر المخدرات على الفرد من الناحية الاقتصادية سنجد أن الفرد المدمن قد بدأ في تعاطي المخدرات مجانا لأول مرة، أو مجاملة لصديقٍ، أو حبا للاستطلاع، أو رغبة في تسكين بعض الآلام، وبعد ذلك يبدأ في دفع الثمن مقابل الحصول على المادة المخدرة، وفي كل يومٍ يزيد من الجرعة التي يأخذها، وبالتالي يزيد الثمن الذي يدفعه مقابل الحصول على المواد المخدرة، حتى يأتي الوقت الذي يجد المدمن نفسه بلا مال يضطر إلى بيع كل ما يملكه مقابل الحصول على المادة التي يتعاطاها.[1]

كما أن التعامل بالمخدرات تعاطيا أو ترويجا من شأنها أن تضعف النفس البشرية، وتصيبها بالأمراض مما يجعلها غير منتجة ومتاخرة دائما عن العمل الذي يعد بمثابة وسيلة لكسب العيش، وقد دلت نتائج البحوث التي أجريت أن تعاطي المخدرات وإدمانها يؤثر على إنتاجية الفرد في العمل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناقص انتاجية المتعاطي، والمقصود هنا بالإنتاجية مقدار ما ينتجه الشخص في وحدة زمنية معينة(الساعة،أو اليوم، أو الأسبوع).

والأثر الثالث من الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات اقتصاديا على المستوى الفردي هو تزايد قابلية المتعاطي للوقوع في الحوادث، بحيث يتسبب ذلك في إصابة العملية الانتاجية نفسها بخسائر جسيمة ناجمة عن حدوث هذه الحوادث(كحدوث تلف في أدوات الإنتاج أو آلات الإنتاج إلا أنه في حالات أخرى قد تصاب العملية الانتاجية بخسائر أكثر جسامة مثال ذلك حالات التعاطي والإدمان بين عمال الصناعة، وبوجه خاص العمال المهره في ميدان الصناعات الثقيلة.[2]

ومن الآثار الأخرى للخسائر الاقتصاية، ما ينفق على تجارتها وتهريبها أو جلبها إلى المجتمع من مصادر خارجية، حيث أن ذلك يستهلك مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع مما يشكل خسائر للاقتصاد القومي لأنها تظل خارج قنواته، فالدولة تنفق أموالا لا حصر لها في مكافحة المخدرات كان من الممكن أن تستخدم في بناء المصانع، أو إقامة المستشفيات، أو تشييد المشروعات التي تفيد سكان المجتمع، وكذلك الأفراد المدمنين الذين يتعاطون المخدرات يصبحون غير قادرين على الإنتاج لا يستطيعون العمل، أو القيام بأي شئ مفيد لأنفسهم أو

---

[1] . سلامة غباري محمد: مرجع سابق، ص 160.

[2] . مصطفى سويف: مرجع سابق، ص ص 180-181.

مجتمعهم، وهم في نفس الوقت يحتاجون إلى المال لشراء المخدرات التي يرتفع ثمنها يوما بعد يوم، وهنا يصبح المتعاطي غير قادر إعالة نفسه، أو القيام بأعبائه المالية تجاه أولاده وأهله.[1]

جـ ـ الآثار السياسية لتعاطي المخدرات:

يتعرض المجتمع نتيجة انتشار تعاطي وإدمان المخدرات لبعض الآثار السياسية، ومن هذه الآثار أن انتشار المخدرات وما تؤدي اليه من مضاعفات كانتشار جرائم القتل والسرقة والتزوير والاحتيال والنصب والانحرافات، تضعف من الهيمنة السياسية للبلاد، كما أن ازدياد عدد المتعاطين والمدمنين للمخدرات من شأنه أن يمكن العدو من تسخير البعض منهم لغرض الجوسسة والقيام بالأعمال الإرهابية والتخريبية، ومن الأمثلة على ذلك ما تقوم به المخابرات الإسرائيلية (الموساد) في نشر الحشيش والأفيون والهيروين في بعض البلدان العربية كمصر وفلسطين ولبنان والعراق واتخاذ بعض العملاء في هذه الدول، وعليه، ينبغي أن لا نغفل الأبعاد السياسية لمشكلة المخدرات، وأن المخدرات في العصر الراهن أصبحت تستخدم كسلاح من أسلحة الحرب ضد الشعوب المستهدفة.[2]

4- الضبط الاجتماعي

رغم أنّ مشكلات الضبط الاجتماعي[3] لا تطرح بحدة نظرا للتلاحم الاجتماعي في المدن واستمرار للعلاقات الاجتماعية الريفية، إلاّ أنّ البيئة الحضرية بما تتميز به من خصائص إيكولوجية واجتماعية ونفسية تساعد على الإفلات من الرقابة الاجتماعية بسبب التراجع الشبه الحتمي للرقابة الأولية من جهة، وضعف تحكم الرقابة الرسمية في الأوضاع من جهة ثانية.

وذلك بسبب تراجع دور الأسرة وسلطة الوالدين وضعفها أمام الضغوطات الحضرية المختلفة والتمرد بسبب انتشار أفكار الحرية والديمقراطية والنزوع نحو الفردية، وتعدد قاعات اللعب ومقاهي الانترنيت في الأحياء، كل هذا وأمام ارتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن وقلة التنظيم وغيرها هي ظروف مشجعة على الخروج على قواعد الضبط والانحراف الذي يشيع الخوف.

ومن مؤشرات ذلك البيوت المحصنة بالحديد التي توحي بأشياء سلبية كثيرة بعيدة عن التمدن والمدينة، وانتشار ظاهرة السرقة النهارية والليلية وتعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات المنحرفة. [4]

---

[1] . سلامة غباري محمد: مرجع سابق، ص 161.

[2] . حويتي أحمد: مرجع سابق، ص 7.

[3]- محمد بومخلوف: المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مرجع سابق، ص-ص: 29-31.

[4]- للمزيد حول الموضوع أنظر: إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة وعبد الحميد ديلمي: التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص-ص: 41-104.

خلاصة:

من خلال ما تمّ عرضه يتجلى لنا أنّ ظاهرة التحضر في الجزائر ليست جديدة بل هي قديمة قدم حضارات البحر الأبيض المتوسط، غير أنّ خصائصها مختلفة من زمن لآخر حسب اختلاف الأجناس البشرية التي شيدوا هذه الحضارات وعاشوها، ويتجلى ذلك من خلال خلايا المدن التي تطور البعض منها واندثر البعض الآخر عبر التاريخ مملوء بالاضطرابات، غير أنه تبقى مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة ما بعد الاستقلال هي أهم مراحل التحضر في الجزائر فتضاعفت عدد المدن بعدما كانت حوالي عشرة مدن فقط أثناء الاحتلال لتصل إلى 579 تجمعا حضريا منها 39 مدينة يسكنها أكثر من 100 ألف نسمة.

وكانت وراء هذه الزيادة عدة عوامل منها الزيادة الطبيعية للسكان بعد تحسين مستواهم الصحي، سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، التقسيمات الإدارية لسنتي 1974 و1984، الوضع الأمني خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، هذا بعد الاستقلال أمّا قبله فكانت للسياسة الاستعمارية الأثر الكبير في تحريك السكان من المناطق الريفية المحرومة إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار.

هذه العوامل كلها جعلت من التحضر في الجزائر عبارة عن تحضر كمي على حساب التحضر النوعي وأصبحت المدن عبارة عن قرى كبيرة، أمام عجز النظام الحضري عن مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في نسبة التحضر وعدم قدرة أجهزته استيعاب الأعداد الهائلة من موجات النزوح الريفي، جعل المدن الجزائرية تعيش عدة مشكلات فيزيقية، تشريعية، اقتصادية واجتماعية متعلقة بالحياة الحضرية ومشكلات أساسية وأخرى مجتمعية.

هذه المشكلات التي أصبحت مصدرا للقلق والإزعاج والخوف داخل المدينة بدلا من الاستقرار والشعور بالأمان والطمأنينة وعلى هذا الأساس يبقى على المسؤولين عن المدن الجزائرية معرفة التحديات التي يجب رفعها والمتعلقة بالنمو العشوائي للمدن، توجيه الاستثمارات الأجنبية والتحكم في النزوح الريفي واستيعاب سكان المدن بتوفير التجهيزات والمرافق الضرورية لذلك، للوصول بمدن الجزائر إلى المستوى المطلوب من حيث التخطيط والتنظيم وتوفر المرافق الضرورية.

ولكن يتأتى ذلك إلا بالتفكير الجدي في استراتيجية مستقبلية للمدن الجزائرية جراء التحول السريع والمتواصل نحو شمولية الحياة الحضرية للسكان على حساب الحياة الريفية، حيث حدد "**حمد بومخلوف**" مجموعة من هذه **التحديات** التي على المدن الجزائرية مواجهتها في المستقبل القريب والمتوسط، وهي النحو الآتي: [1]

1- التحدي الأوّل: ويتعلق بالنمو العشوائي للمدن الصغيرة والمتوسطة والضواحي والأطراف.

2- التحدي الثاني: ويتعلق بمدى القدرة في التحكم في توجيه وتوظيف الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

3- التحدي الثالث: ويتمثل في النزوح الريفي الذي سوف يستمر وذلك في ضوء تأخر التنمية الريفية.

[1]- محمد بومخلوف: المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مرجع سابق، ص.ص: 32-34.

4- التحدي الرابع: ويتمثل في العجز الذي يعاني منه النظام الحضري بعناصره المختلفة من أجل استيعاب سكان المدن.

وفي ضوء هذه التحديات وانطلاقا من خصائص ومميزات المجتمع الحضري الجزائري صاغ مجموعة من **الاستراتيجيات** التي يمكن إتباعها لرفع هذه التحديات على النحو الآتي: [1]

1- أولوية التنمية الريفية: وهو ما يسمح بإقامة توطن صناعي ريفي دون حدوث اختناقات حضرية، ويسمح بالاستفادة من مميزات العمالة الريفية واستفادة السكان الريفيين من المداخل الاقتصادية الإضافية التي توفرها هذه المنشآت.

2. التحكم في توجيه الاستثمار الخاص: وتوظيفها خدمة لأهداف التنمية الحضرية من خلال التنسيق التام بين القطاعات، ووضع خريطة وطنية لتوجيه للإستثمار، مع توجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية.

3. التخطيط الحضري المتكامل: والذي انتهجته ألمانيا ويقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل الأولى في إقامة البحوث الحضرية الأساسية متعددة التخصصات، أمّا الركيزة الثانية فتقوم على التنسيق بين جميع أعمال التخطيط الحضري وتقوم الركيزة الثالثة على المشاركة الفعالة والإجبارية للمواطنين في المخططات الحضرية.

4. الاهتمام بالتجمعات الثانوية: وعدم تركها لتنمو بطريقة عشوائية وذلك من خلال التدخل من أجل توجيه نموها أو تعيين مناطق النمو والتحضر وتخطيطها وتحديد قواعد التعمير فيها وفرض احترامها.

5. الاعتناء بالمجال الحضري العمومي والخدمة العمومية: فقيمة المجتمع الحضري تكمن في قيمة الخدمات التي يوفرها، الأمنية منها والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية وغيرها والموجهة للجميع دون تمييزٍ.

6. الاستفادة من البناء الاجتماعي لسكان المدن الجزائرية والأطر الأولية للعلاقات: وذلك من خلال توظيفها في خدمة أهداف التنمية الحضرية وتقويم الضبط الاجتماعي الحضري، أمّا بالنسبة لأهداف التنمية الحضرية فتتمثل في توظيف الرأسمال الاجتماعي والمتمثل في التضامن والتعاون في تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالسكن وتخفيف العبء على الدولة من خلال تجنيد هذه الموارد الهامة، وتأتي الأسرة على رأس الرأسمال الاجتماعي التي ينبغي تدعيمها وتخليصها من الفقر والعوز، أمّا بالنسبة للضبط الاجتماعي فيتعلق بتقوية روح الانتماء الاجتماعي للأفراد والجماعات في الوسط الحضري، من خلال تقوية علاقات الجوار التي يمكن تحقيقها بوسائل كثيرة أهمها أسلوب تخطيط الأحياء السكنية وتوفير فرص الاختيار للمواطنين، الذي من شأنه المساعدة على الوقاية من انتشار ظواهر الجريمة والانحراف.

7. **استحداث مدن جديدة:** فيرى الكثير من الباحثين أن الفهم الصحيح لمشكلات المدينة وحلها يكمن في التطبيق الملائم للتخطيط الحضري الذي يرتبط بالتجديد العقلاني للمدن، توسيع المدن الصغيرة أو إعادة بناء وتجديد مواقع جديدة مثل "المدن الجديدة".[1]

---

[1]- نفس المرجع، ص. ص: 34-36.